جيو سياسية التحول الطاقوي: المرحلة الهجينة

Geopolitics of the energy transition: the hybrid phase

***د. بعاسو عبد الجليل**
جامعة الجزائر3 - إبراهيم سلطان شيبوط
djalil_2101@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2022/05/25	تاريخ القبول: 2022/09/09	تاريخ النشر: 2022/10/13

ملخص:

تسلط الدراسة الضوء على شق محدد في جيو سياسية الطاقة، يتعلق بالمرحلة التحولية من الجيو سياسية التقليدية إلى الجيو سياسية الجديدة للطاقة. حيث تكشف الدراسة عن وجود عوامل كابحة، تثبط عملية التحول الطاقوي، تكمن أساسا في تصاعد المخاوف الجيو سياسية لدى القوى الرئيسية، خصوصا واشنطن بروكسل موسكو بيكين ونيودلهي، من استخدام الطاقة كسلاح. واحترازا من التداعيات ذات الصلة على مصالحهم الوطنية، يُرجح أن تنزع هذه القوى أكثر نحو عسكرة أمن الطاقة.

وبالمقابل، تستطرد الورقة البحثية بأنه على الرغم من ثقل تأثير جيو سياسية الطاقة التقليدية على عملية التحول، إلا أن هناك منحى، في طور التشكل، للتحول نحو جيو سياسية الطاقة الجديدة، يُعزي في الأساس، إلى تسارع إيقاع إحلال الطاقات منخفضة الكربون (الطاقات الخضراء) محل الوقود الأحفوري. بيد أن العديد من القضايا العالقة، سوف تظل تطفوا على السطح خلال المرحلة الهجينة للتحول في جيو سياسية الطاقة، خصوصا مأزق المفاضلة بين أمن الطاقة وأمن المناخ وتداعيات ثورة الغاز الصخري. أما بالنسبة لانعدام أمن الطاقة، فإن حروب الطاقة الهجينة، سوف تطغى على مشهد الصراع

الكلمات المفتاحية: جيو سياسية، التحول الطاقوي، المرحلة الهجينة.

***المؤلف المرسل: بعاسو عبد الجليل**

Abstract:

This study highlights a particular aspect of geopolitics of energy related to the transitional phase from the traditional to the new geopolitics of energy. It identifies inhibiting factors impeding the energy transition process due to the escalation of geopolitical concerns of the major powers over the potential use of energy as a weapon. In order to guard against the geopolitical repercussions on their national interests, the major powers will inevitably tend to further militarize their energy security.

The paper shows that despite the heavy impact of geopolitics of traditional energy on the transitional process, there is a path in the course of formation mainly attributed to the acceleration of substitution of low-carbon energies to fossil fuels. The dilemma of trade-offs between energy security and climate security and the repercussions of the shale gas revolution will dominate the scene of the energy battle during the critical phase.

Keywords: Geopolitics, energy transition, hybrid phase.

مقدمة:

تتمسك القوى العسكرية الرئيسية في العالم بالفرضيات الأساسية للواقعية الهجومية، التي ترى بأن البنية الفوضوية للنظام الدولي توفر حوافز قوية للدول من أجل البحث دوما عن فرص لكسب القوة على حساب المنافسين المحتملين، وأن البنية غير المستقرة للنظام الدولي تُحفز أيضا الوحدات الدولية على تعظيم حصتها من القوة إلى أقصى حد، لتشمل البحث عن الهيمنة. وتدل الأحداث الدولية التي تتكشَّف بسرعة في أنحاء العالم، بأن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية مدفوعة بحلفائها التقليديين في حلف شمال الأطلسي، وكل من روسيا والصين، يتجه إلى مرحلة جديدة من التقلب، بالرغم من أن التوازن الاستراتيجي الراهن، لايزال يلعب دور صمام أمان يحول دون اختلال الاستقرار الاستراتيجي الهش.

في ظل تجدد النزعة نحو التنافس الاستراتيجي بين القوى الرئيسية والصاعدة في العالم، ستشكل محاولات تجديد أو مقاومة أي تغيير في نظام الطاقة العالمي، إحدى القضايا الاستراتيجية الهامة التي ستذكي التوترات، بشكل خاص، في مثلث التنافس الاستراتيجي الأمريكي - الروسي – الصيني، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية تبدي صلابة أمام أي محاولات لتحدي هيمنتها على نظام الطاقة العالمي، الذي ساهمت بشكل رئيسي في تشكيل معالمه. إن تاريخ الصراع على النفط يحمل مؤشرات عن مستقبل الصراع على الطاقة، خصوصا وأن قضايا أمن الطاقة، تظل تطفوا مثل قمة جبل الجليد العائم، يؤدي انكشافها، في ظل صعود منافسين جدد متعطشين للطاقة، إلى عسكرة واسعة لأمن الطاقة.

تحت ظلال جيو سياسية النفط التقليدية، يقف العالم أيضا على أعتاب تحول طاقوي جذري، لا تنحصر تداعياته من منظور طويل الأجل، في إعادة توجيه نظام الطاقة العالمي إلى مصادر الطاقة المستديمة فحسب، ولكن قد تمتد أيضا إلى إعادة توزيع القوة داخل النظام الدولي الراهن، الذي ساهم الصراع على النفط خلال العقود الماضية في هندسته. إن التحول القادم من جيو سياسية الطاقة التقليدية إلى جيو سياسية الطاقة الجديدة، وإن بدى أن مرحلته الانتقالية ستكون حرجة وذات تكلفة جيو استراتيجية، بيد أنه سيجلب معه بلا شك تحولات عميقة في أنماط استهلاك الطاقة، ومخاطر جيو سياسية وأمنية جديدة على النظام الدولي، خصوصا وأن التشابك بين قضايا انعدام أمن الطاقة وانعدام الأمن تظل وثيقة على نحو لا يمكن فكاكها.

تهدف هذه الدراسة إلى كشف بعض تعقيدات المرحلة الهجينة للتحول الطاقوي، التي تكبح عملية الانتقال من جيو سياسية الطاقة التقليدية إلى جيو سياسية الطاقة الجديدة، التي بدأت بعض الأوساط الفكرية في التنظير لها. كما تحاول هذه الورقة البحثية الكشف عن مدى صلابة هيكل جيو سياسية الطاقة التقليدية، القائم على حماية المصلحة الوطنية ولو باستخدام القوة العسكرية، أمام حتمية التحول الطاقوي. بحيث تحلل دلالات تنامي النزعة نحو عسكرة أمن الطاقة من قبل القوى العظمى، ودور القضايا الأمنية العالقة ذات الصلة بالطاقة، خصوصا مأزق المفاضلة بين أمن الطاقة وأمن المناخ وحروب الطاقة الجديدة، في تثبيط وتيرة التحول نحو جيو سياسية الطاقة الجديدة، التي تشكل الطاقات المستدامة منخفضة الكربون بوصلتها.

إشكالية الدراسة:

في بيئة تتسم بوفرة الوقود الأحفوري نسبيا على ضوء ثورة الغاز الصخري، وبالميل نحو عسكرة أمن الطاقة في أكثر من ساحة جغرافية. توشك المعادلات التقليدية التي تحكم مشهد الطاقة الدولي أن تهتز، لتكشف النقاب عن نظام طاقوي هجين، ينزُع إلى تقييد وتقليص استهلاك الوقود الأحفوري، في مقابل مضاعفة إنتاج الطاقة من مصادر غير أحفوريه، تاركا نقاط ظل حول مدى قدرة جيو سياسية الطاقة التقليدية على التكيف مع الواقع الجديد. وعلى ضوء ما سبق، نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي: ماهي تعقيدات هندسة جيو سياسية الطاقة على ضوء التحول الطاقوي؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي دوافع عسكرة أمن الطاقة لدى القوى العسكرية الكبرى؟
- ما هي إرهاصات التحول في جيو سياسية الطاقة؟

فرضيات الدراسة:

- كلما زات المخاطر الجيو سياسية على الساحة الدولية، كلما تنامت النزعة نحو عسكرة أمن الطاقة.
- على الرغم من صعود زخم الطاقات المستدامة، إلا أن جيو سياسية الطاقة التقليدية لاتزال تكبح عملية التحول الطاقوي.

خطة الدراسة:

تستعين الورقة البحثية في معالجة إشكالية الدراسة على منهج علمي قائم على تحليل عملية التحول في جيو سياسية الطاقة بمنظور واقعي (الواقعية البنيوية) لا طوباوي، حيث تتناول في المحور الأول، جيو سياسية الطاقة التقليدية، من خلال تسليط الضوء على تنامي منطق عسكرة أمن الطاقة في بيئة دولية تتسم بعدم اليقين إزاء التحولات الدولية المتسارعة، سواء لدى الكتلة الأورو – أطلسية أو لدى الكتلة الأوراسية. أما المحو الثاني، فيبحث، خلال المرحلة الهجينة للتحول الطاقوي، معوقات الانتقال نحو جيو سياسية الطاقة الجديدة، بالتركيز على قضيتين تثبطان عملية التحول الطاقوي، وهما مأزق المفاضلة بين أمن الطاقة وأمن المناخ وحروب الطاقة الجديدة.

1- جيو سياسية الطاقة التقليدية :

إذا كانت الجغرافيا السياسية تمثل "السياق والخلفية والساحة" التي تدور فيها الصراعات بين القوى العظمى، خصوصا عندما يتم تخصيب المحددات الجغرافية بالمتغيرات السياسة.[1] فإن الجغرافيا السياسية للطاقة، تعرف على أنها تأثير موقع واحتياطات الموارد الطاقوية على سياسات الدول، حيث يكون مُحفزها الرئيسي هو التبعية الطاقوية.[2] حيث تهتم جيو سياسية الطاقة بمدى تأثير العوامل الجغرافية على صناعة السياسات واتخاذ القرارات بشأن أمن الطاقة.[3] أما في السياق الدولي الراهن، فتضفي عسكرة موارد الطاقة (Militarization of Energy Rresource) التي تعني [الميل المتزايد لدى كبار الفاعلين الأمنيين في نظام الطاقة العالمي إلى بناء قراراتهم الاستراتيجية بشأن أمن الطاقة على أساس محددات الواقعية الهجومية بعيدا عن الاعتبارات الاقتصادية المحضة]، حيوية وزخمًا كبيرين على جيو سياسية الطاقة.[4]

1.1 عسكرة أمن الطاقة الأورو – أطلسي:

تمثل أوروبا المعبر الجيو سياسي للولايات المتحدة الأمريكية نحو أوراسيا، حيث ترغب واشنطن في أن تظل بروكسل، بدون ذراع عسكرية مستقلة، شريكا لها في تنفيذ استراتيجياتها العالمية تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، لكي تُسند لها دور التابع في ساحة التنافس الأوراسي. فكما تحرص واشنطن على حشد حلفائها الأوروبيين لردع موسكو، فلا شيء يمنعها أيضا من استنساخ التجربة، في محاولة لكبح طموحات بيكين التي تحاول تحدي الهيمنة الأمريكية من خلال منتظم متعدد الأقطاب.

1.1.1 عسكرة أمن الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية:

دأبت الولايات المتحدة الأمريكية طيلة العقود الماضية على تبني مقاربة جيو – سياسية الطاقة القائمة على استخدام القوة الصلبة من أجل إخضاع المناطق الغنية بالنفط، بأساليب متنوعة، أشدها اللجوء إلى الحرب الواسعة النطاق (Full-scale war). كما طورت أيضا عقائد واستراتيجيات قسرية للتعامل مع سيناريوهات انقطاع إمدادات الطاقة، أشهرها عقيدة كارتر سنة 1980، التي ألحقت منطقة الخليج العربي – الفارسي بمجال المصلحة الحيوية الأمريكية. ولاتزال حماية إمدادات الطاقة تحتل صلب التفكير الاستراتيجي الأمريكي.

1.1.1.1 مظلة أمن الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية:

كشفت الحربين العالميتين الأولى والثانية والأزمات الحرجة إبان الحرب الباردة، أن النفط يظل المادة الخام الأكثر استراتيجية في العلاقات الدولية. بل إن التاريخ المضطرب للنفط جعله يحتل قلب الرهانات الجيو سياسية في النظام الدولي. بحيث لم يعد التسابق للسيطرة على منابع النفط ومسارات نقله، مجرد تحركات لغرض تلبية الاحتياجات العسكرية التي أملتها الثورة الثالثة في الشؤون العسكرية، ولكن تحول هذا التنافس إلى بند ثابت في جداول أعمال صناع القرارات في الدوائر السياسية والعسكرية ولدى أرباب صناعة النفط، بدافع حماية المصلحة الوطنية ولو اقتضى الأمر استخدام القوة العسكرية.[5]

لم يغير انتهاء الحرب الباردة من سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في السعي للحصول على النفط الرخيص، كما لم تقبل أي تحول جيو – سياسي في نظام الطاقة العالمي الذي تهيمن عليه. عملا بهذا المنطق، تم حشد قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج العام 1991، التي مثلت أول أزمة جيو سياسية بُعيد نهاية الحرب الباردة، ذات صلة مباشرة بالطاقة.[6] كما لم تترك الإدارات الأمريكية المتعاقبة أي شك في أنه لطالما بقيت الموارد الهيدروكربونية تشكل عصب الاقتصاد العالمي، فإنه سوف يكون هناك استعداد أمريكي دائم لاستخدام القوة العسكرية للحيلولة دون سيطرة أية قوة إقليمية على منابع النفط.[7]

على الرغم من أن سياسات الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية تحمل أيضا بعض التناقضات داخل نظام الطاقة الغربي، كونها من جهة تعتمد على موردين تقليديين للنفط، يصنفون عادة في الوثائق الأمنية الاستراتيجية بالشركاء غير الموثوق فيهم (دول الخليج العربي)، ومن جهة أخرى تطالب حلفاءها الأوروبيين بتنويع المصادر الجغرافية للطاقة بعيدا عن روسيا، عن طريق تمكين الشركات النفطية الغربية من الوصول إلى مصادر الطاقة، ولو لدى ألد خصومها مثل إيران أو فنزويلا. الواضح أن منطقة الخليج العربي – الفارسي، ستظل مجالا للمصلحة الاستراتيجية الأمريكية.[8]

تكشف المقاربة الأمنية الهجومية في مجال أمن الطاقة النقاب عن تصور أمريكي يستند على الانتقال من سياسة النفط الرخيص (Free oil) إلى سياسة تحرير النفط (Freedom oil).[9]

2.1.1.1 من سياسة النفط الرخيص إلى سياسة تحرير النفط:

يظل الوصول إلى منابع النفط الأجنبية دون عوائق، أولوية قصوى في السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث تلوح الولايات المتحدة الأمريكية، بالتنسيق مع حلفائها، باستخدام أية وسيلة قسرية لمنع هيمنة أية قوة إقليمية على منابع ومسارات نقل النفط خصوصا من الخليج العربي – الفارسي.[10] بينما تُشهر الإدارة الأمريكية عصا فرض عقوبات قاسية على الدول النفطية الراعية للإرهاب (Breeding terrorism) على حد تعبيرها، بما في ذلك ردع إيران عن شل الملاحة البحرية في مضيق هرمز، فإنها تحاول أيضا الحيلولة دون حدوث تغيرات سياسية مفاجئة وغير ملائمة لمصالحها لدى شركائها في المناطق النفطية.[11]

يبدو أن استراتيجيات أمن الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية القائمة على منطق العسكرة، سوف يغديها خلال المرحلة التحولية لجيو سياسية الطاقة، أساليب الحروب الهجينة التي قد تستهدف تعطيل مشاريع الطاقة المنافسة للخصوم والأعداء أو خلق ذرائع لعزلهم عن الوصول إلى مصادر الطاقة (كمحاولة إفشال مشروع طريق الحرير الجديد) أو حرمانهم أيضا من حصصهم من سوق الطاقة (تعطيل مشاريع الطاقة الروسية نحو السوق الأوروبية مثل السيل الشمالي 2). بغض النظر عن هذه الأساليب فإن إرهاب الطاقة، سوف يستمر بأساليب مبتكرة، في استهداف البنية التحتية الحرجة للطاقة خصوصا في المناطق التي تعاني من الهشاشة الأمنية.

تواصل الولايات المتحدة الأمريكية الانخراط في جيو سياسية الطاقة التقليدية لتثبيت هيمنتها على نظام الطاقة العالمي، من خلال مراقبة المناطق الرئيسية الثلاث المنتجة للنفط [الخليج العربي – الفارسي ومنطقة حوض قزوين وغرب إفريقيا]، والخطوط البحرية الرئيسية لإمدادات النفط والغاز المسال، وكبح نفوذ روسيا والصين في أسواق الطاقة، والتطلع إلى التحول إلى مصدر صافي للنفط. بيد أن محاولة صد صعود الصين، سيتطلب منها تجديد هيمنها على منصة الطاقة للشرق الأوسط، حتى ولو لم تكن بحاجة إلى نفطها.[12]

2.1.1 عسكرة أمن الطاقة لحلف شمال الأطلسي:

بنت الولايات المتحدة الأمريكية شبكة قوية من الحلفاء الأوروبيين والشركاء الأمنيين لكبح جماح التوسع الروسي. بيد أن المناطق الرمادية التي تتداخل وتتشابك فيها المصالح الروسية مع مصالح الحلفاء في الناتو، خصوصا مناطق عبور إمدادات الطاقة، تظل تشكل

ساحات اختبار حقيقي لأدوات التأثير المتبادل بينهما، حيث يحاول كل طرف منع الآخر من استغلال نقاط الضعف والهشاشة لديه من أجل إحراز ميزة استراتيجية على الخصم.

1.2.1.1 الناتو وأمن الطاقة:

دفعت صدمة أحداث ألـ 11 سبتمبر 2001، بالحلفاء إلى العمل بمقتضيات المادة الخامسة للدفاع الجماعي لأول مرة بعد أكثر من نصف قرن من تأسيس الحلف، وقبلها استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية للرد على الهجمات التي طالت سفاراتها في الخارج. لقد أصبح هناك توافق بين أعضاء الحلف على أن الهجمات الإرهابية الموجهة من الخارج ضد قواعد ومصالح الدول الأعضاء في الحلف، بما في ذلك التي تقع في الخارج، توفر ذريعة للعمل بمقتضيات المادة الخامسة للأمن الجماعي من الميثاق الأطلسي للعام 1949، التي تنص على أن أي هجوم مسلح ضد أحد الحلفاء في أوروبا أو أمريكا الشمالية يعتبر هجوما ضدهم جميعا.[13]

بيد أنه عندما يتعلق الأمر بإعاقة تدفق الموارد الحيوية، فإنه يتعين على أي عضو في الحلف طلب إجراء مشاورات بمقتضى المادة الرابعة من الميثاق الأطلسي.[14] ففي تصور الناتو، يمكن أن تشمل حالات إعاقة تدفق موارد الطاقة: التهديد الإيراني بعرقلة تدفق النفط عبر مضيق هرمز، خاصة في ظل تصنيف الحرس الثوري الإيراني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كمنظمة إرهابية.[15] ليس من المستبعد أيضا أن يكون الحلف أمام سيناريوهات مشابهة، ولكن أكثر تشاؤما، في منطقة القطب الشمالي، التي يتنافس فيها على الطاقة، إلى جانب روسيا، كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج والدنمارك، الدول الأعضاء في الحلف.[16]

2.2.1.1 الطاقة وتوسع حلف الناتو

لم يتوقف حلف الناتو عن دعم كل من جورجيا وأكرانيا، دولتي عبور الطاقة، في طموحاتهما وتطلعاتهما الأورو – أطلسية، معتبرا أنهما على بُعد خطوات من اكتمال جهودها في الانضمام فعليا إلى الحلف. وفي المقابل، سلطت العلاقات الروسية المتوترة مع دولتي عبور الطاقة، الأضواء على المخاطر المحتملة لنيلهما العضوية في الحلف وتداعياته على العلاقات مع روسيا. الواضح أن جورجيا لم تحصل بعد على عضوية حلف الناتو، ولكنها تظل على الأرجح على المسار الصحيح، أما أوكرانيا فيبدو أنها على المسار المحفوف بالمخاطر.

بعد توسع الناتو شرقا، أصبح أعضاؤه على نحو متزايد أكثر انخراطا في مهام ردعية على صلة مباشرة أو غير مباشرة بأمن الطاقة، خصوصا في المناطق الرمادية التي تتطلب اللجوء إلى استخدام أساليب الحروب الهجينة.[17] بينما دفع منطق عسكرة أمن الطاقة المتصاعد في منطقة أوراسيا الموسعة، إلى وضع الحلف على احتكاك مع الدب الروسي، وربما مع التنين الصيني على مسارح تنافس جديدة، فإن باريس وبرلين تخشيان من الدور الموسع للناتو بالصيغة التي تروج لها واشنطن. أما الولايات المتحدة الأمريكية فتبدو أكثر إلحاحا على العثور على حلفاء وشركاء جدد من جنوب وشرق آسيا وأوقيانوسيا والأمريكيتين لمواجهة الصين.[18]

2.1 عسكرة أمن الطاقة في أوراسيا:

يشكل المثلث الاستراتيجي بين موسكو وواشنطن وبكين أهم تكوين جيو سياسي في أوراسيا، حيث يربط مسرح آسيا والمحيط الهادي بالمسارح القارية الرئيسية في أوروبا. أما القيمة الاستراتيجية للتحالفات الثنائية التي قد تشكل داخل هذا المنتظم الثلاثي بين روسيا والصين، فتكمن بشكل أساسي في الشراكات الاستراتيجية التي تسمح لهما بخلق بدائل بعيدا عن الغرب، خصوصا في مجال الطاقة، أو بدافع تشكيل بنية أمنية جديدة تمليها الخلافات الصينية الأمريكية والعداء الروسي الأمريكي.[19]

1.2.1 عسكرة أمن الطاقة في روسيا:

انصبت المقاربة الروسية لأمن الطاقة على تحييد تأثير العوامل الجيو سياسية على مصالحها الطاقوية. فالكرملين يسعى إلى جعل روسيا تتبوأ مكانة هامه كلاعب استراتيجي في أسواق الطاقة، خصوصا في مثلث الطاقة الأورو آسيوي (الاتحاد الأوروبي – روسيا – الصين)، بالحفاظ على فرط تبعية زبائنها في الشرق والغرب نحو إمداداتها من الطاقة. بيد أن اندفاع موسكو نحو عسكرة أمن الطاقة في منطقتي البحر الأسود والقطب الشمالي، أدى إلى تعكير الوضع الأمني القائم في أوروبا. حيث دفع منطق العسكرة الروسي لأمن الطاقة إلى نشوء نقاط احتكاك جديدة بين الروس والغرب.

فبينما يتطلع الغرب إلى الحفاظ على التماسك الأطلسي لمنع روسيا من استخدام الطاقة كسلاح سياسي، من خلال كبح مساعيها نحو توسيع مناطق نفوذها بأساليب الحروب الهجينة، ومعالجة نقاط الهشاشة لدى الحلفاء والشركاء الأوروبيين غير الأعضاء في الناتو وفي الاتحاد الأوروبي لحمايتهم من الإكراه الروسي، يسعى الروس بالمقابل إلى استعادة عمقهم

الاستراتيجي القديم في فضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإلى منع استغلال نقاط الشرخ المحتملة بينهم وبين الصين التي تنافس في أوراسيا بخطة مارشال صينية (طريق الحرير الجديد).[20]

أدت محاولات الغرب تقويض نفوذ موسكو في جواره القريب، إلى انغماس الروس - مدفوعا بطفرة الطاقة - في إحياء الأوراسية الجديدة (عقيدة الانتقام)، التي أرسى دعائمها المفكر والفيلسوف الروسي الكسندر دوغين، لتعزيز مجالات نفوذه، ولو باستخدام القوة العسكرية.[21] وهو ما جعل فضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يتحول إلى أشبه بمستنقع جيو سياسي يجري فيه الحديث عن لعبة جديدة للصراع على النفوذ بين روسيا والغرب - وقعت في شركها أوكرانيا - لتغيير هيكل الأمن وديناميكيات توزيع القوة في أوروبا، أو بالأحرى خلق نسختين مختلفتين عن مستقبل الاتحاد الأوروبي.[22]

2.2.1 عسكرة أمن الطاقة في آسيا (الصين والهند):

تلقي التفاعلات داخل المثلث الجيو سياسي الأوراسي، بارتداداتها على البيئة الجيو – سياسية لنظام الطاقة العالمي الذي أصبح يتسم بتعدد الفاعلين الرئيسيين في مجال أمن الطاقة. فمع تنامي أدوار القوى المنافسة الجديدة، المنتجة للطاقة (موسكو) أو المتعطشة للطاقة (بكين ونيودلهي)، تتنامى معه النزعة نحو تجديد قواعد الهيمنة على نظام الطاقة العالمي الذي تبدوا فيه واشنطن غير مرتاحة أمام القوى الصاعدة الجديدة. إن تعطش الاقتصادات الآسيوية لمصادر الطاقة من الخارج، تجعلها أكثر نزعة نحو تبني منطق عسكرة الموارد من أجل حماية أمنها الطاقوي.[23]

1.2.2.1 عسكرة أمن الطاقة للصين:

توخت الحكومة الصينية استراتيجية تنويع إمدادات الطاقة من مختلف المناطق الجغرافية في العالم احترازا من أن يتسبب أي عجز للطاقة في كبح نموها الاقتصادي، الذي يمثل دعامة احتواء تناقضاتها الداخلية.[24] حيث تواصل بكين إبرام صفقات الطاقة مع الدول المعادية للمصالح الغربية مثل إيران وفنزويلا، كما تواصل التنقيب عن النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه.[25] تستخدم أيضا مبيعات السلاح لدول الشرق الأوسط وإفريقيا كأداة لتعزيز علاقاتها مع الدول المنتجة للنفط. عندما يتعلق الأمر بالنفط كثيرا ما تعرف الصين نفسها على أنها دولة نامية تعمل في إطار التعاون جنوب – جنوب.[26]

على الرغم من أن الصين تستفيد من مظلة أمن الطاقة الأمريكية في حماية خطوط التجارة البحرية الرئيسية في خليج عدن، وفي تأمين البنية التحتية للطاقة في منطقة الخليج العربي – الفارسي، بيد أنها تعتبر التهديد الرئيسي لأمنها الطاقوي ينبع من الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك اليد العليا على المناطق النفطية الرئيسية وعلى خطوط التجارة الدولية نحو الشرق الأقصى.[27] حيث يدرك العقل الماوي أن اعتماد الصين على النفط الأجنبي يمكن أن يجلب لها ضغوطا اقتصادية وسياسية خارجية، ولهذا ينتهج استراتيجية تنويع مسارات نقل إمدادات النفط والغاز الطبيعي من روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى بعيدا عن ظل القواعد الأمريكية.[28]

تتوجس الصين من زيادة اهتمام الهند ببحر الصين الجنوبي، ليس فقط بسبب اهتمام نيودلهي باستغلال وتأمين الممرات البحرية للموارد الهيدروكربونية، ولكن بسبب المخاوف من تشكيل تحالف مناهض للصين يحول دون تحويل بحر الصين الجنوبي إلى بحيرة صينية خالصة.[29] إن مضي واشنطن في إبرام سلسلة من التحالفات الأمنية (سلسلة اللآلئ) مع شركاء أمنيين في منطقة جنوب شرق آسيا مثل أستراليا والهند واليابان وكوريا الجنوبية للتحوط من عسكرة الصين للملاحة البحرية في منطقة المحيطين الهندي والهادي، سوف يزيد من النزعة نحو عسكرة أمن الطاقة البحري للصين.[30]

2.2.2.1 أمن الطاقة للهند:

ظلت الهند حتى وقت قريب أقل اندفاعا نحو الحصول على الأشكال المكلفة للطاقة من الخارج. بيد أن صعودها الاقتصادي، وإن كان أذكى التنافس على أسواق الطاقة، فقد فتح شهيتها أيضا على مصادر الطاقة الأحفورية في الخارج.[31] وبما أنه لا يمكن إيقاف النمو الاقتصادي للهند، التي لم يعد أمامها من خيار سوى الدفع بأمن الطاقة إلى مقدمة أولوياتها[32]. لقد أصبح الانشغال الرئيسي لصناع القرار الهنود، في ظل اعتمادهم على النفط المستورد بحوالي 80 في المائة، مُنصبا على كيفية تحمل تكاليف أمن الطاقة الحقيقي في بيئة تنافسية تحتاج إلى أدوات القوة الصلبة إلى جانب الأدوات الناعمة للظفر بصفقات الطاقة في الخارج.[33]

يشكل التوسع البحري العسكري الصيني في المحيط الهندي لحماية أمن الطاقة البحري مصدر قلق للهند، بحيث تعتبر نيودلهي أن المحيط الهندي يمثل مجال نفوذها الخاص. وبهدف تحقيق التوازن مع الصين، بدأت الهند تؤسس للتعاون الأمني والدفاعي مع

الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا مع الديمقراطيات البحرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ولهذا، تعمل واشنطن على جر نيودلهي كشريك في استراتيجية تطويق الصين من خلال عسكرة أمن الطاقة البحري (سلسلة اللآلئ) لمراقبة الخطوط البحرية لنقل إمدادات الطاقة من الخليج العربي الفارسي إلى بحر الصين، وبالتالي إمكانية عزل الصين عن منابع النفط.[34]

برزت الطاقة النووية بشكل متزايد في الهند كمصدر هام في معادلة أمن الطاقة. حيث تتخذ نيودلهي خطوات مضاعفة لزيادة حصة الطاقة النووية في سلة طاقتها الوطنية. إذا كان صحيح أن التجربة النووية للهند العام 1998، قد جرتها إلى إبرام اتفاقية للتعاون النووي المدني مع الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2005، بيد أنها أزعجت الصين، التي رأت في قبول الهند المتزايد في النادي النووي، كدولة نووية بحكم الأمر الواقع، على أنها محاولة لموازنة الصين في آسيا.[35] ودعمت الصين في المقابل البرنامج النووي لباكستان، الخصم التقليدي للهند.[36]

2. نحو جيو سياسية الطاقة الجديدة:

إذا كان واضح أن عسكرة أمن الطاقة سوف يلقي بثقله على جيو سياسية الطاقة خلال العقود القادمة، فإن محاولات فهم التحولات المصاحبة للتحول الطاقوي خلال هذه المرحلة الانتقالية، تتطلب أيضا فهم العلاقة الجدلية بين أمن الطاقة وأمن المناخ. ونظرا لأن تغير المناخ هو في جوهره قضية طاقة، فإن مأزق المفاضلة بين أمن الطاقة وأمن المناخ سيظل طافيا على السطح. أما انعدام أمن الطاقة، فسوف يحتل أيضا مكانا هاما في أجندة التهديدات الأمنية الجديدة للدول. كما سيلعب العامل التكنولوجي، الذي يتحكم في بوصلة التحول الطاقوي، على النقيضين، من جهة بإذكاء الأشكال الجديدة من حروب الطاقة الهجينة، ومن جهة أخرى من خلال تسريع وتيرة التحول الطاقوي.

1.2 مأزق أمن الطاقة والمناخ:

يشكل التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة البعد الاستراتيجي في مستقبل العلاقات الدولية، فحتمية التحول إلى الطاقة المتجددة لا يمكن إنكارها، حيث أن البلدان تستعد لزيادة حصصها منها في مزيج الطاقة الخاصة بها.[37] يبدو أن نظام الطاقة التقليدي بدأ يمر بتحول لافت. حيث أصبح التركيز منصبا أكثر على كيفية إعادة تشكيل نظام طاقوي جديد، يرتهن أكثر إلى تقنيات الطاقة الجديدة منخفضة الكربون بدلا من الوقود الأحفوري. ولكن

كيف سيؤثر الواقع الجديد للوقود الأحفوري وسياسات المناخ على جيو سياسية الطاقة، في وقت يجري فيه التنظير لأمن الطاقة المستدامة التي تدمج الجوانب البيئية في تعريف أمن الطاقة.[38]

1.1.2 الموازنة بين أمن الطاقة وأمن المناخ:

يتفق خبراء مجتمع أمن الطاقة على صعوبة معالجة قضايا انعدام أمن الطاقة والمناخ دفعة واحدة وبنفس الجرعات من السياسيات. فكلما أدى التركيز على معالجة قضية أمن الطاقة، كلما أدى ذلك إلى تفاقم المخاطر الناجمة عن إهمال قضية أمن المناخ.[39] وفي هذا الصدد، تتمسك بعض الأدبيات البحثية بافتراض أن تجاهل قضية تغير المناخ هو سلوك عديم الجدوى، ينم عن قصر نظر مفتعل، وترى بالمقابل أن معالجة قضيتي أمن الطاقة والمناخ يجب أن تتم بشكل أفقي دون المفاضلة بينهما لاعتبارات جيوسياسية.[40]

ترى ذات البحوث بأن "سياسة الغاز أولا" قد تشكل حلا وسطا وبديلا عن الفحم والنفط خلال مرحلة التحول نحو الطاقات منخفضة الكربون. ولكن وعلى الرغم من التوسع في استخدام الغاز الطبيعي، إلا انه لا يزال من غير المرجع أن يحل محل النفط، بالنظر إلى صلابة المصالح النفطية التي تم بناؤها طيلة أكثر من قرن من الزمن. بيد أن من بين المسارات التي قد تسلكها جيو سياسية الطاقة خلال المرحلة الهجينة للتحول الطاقوي، هو التحول إلى الاعتماد أكثر على الغاز الطبيعي والمسال، خصوصا وأن ناقلات الغاز التي تجوب المحيطات يمكنها أن تلعب دور المخفف للاحتكاكات الجيو سياسية التي تثيرها شبكات أنابيب نقل الغاز الطبيعي.[41]

ليس هناك شك في أن الاستثمارات في موارد الطاقة غير التقليدية مثل الزيت الصخري، عن طريق الاستخدام الموسع لتكنولوجيا التكسير الهيدروليكي، قد أنتجت المزيد من الطاقات التي مصدرها الوقود الأحفوري غير التقليدي، بل إن الدوائر السياسية الأمريكية لم تعد تتقبل إمكانية تدمير إمداداتها المنافسة من موارد الزيت الصخري، من قبل المنتجين الرئيسيين للنفط التقليدي مثل المملكة العربية السعودية وروسيا. إن زيادة إمدادات النفط الصخري الأمريكي، وإن كانت تلعب دور ممتص للصدمات النفطية من حيث الإمدادات والأسعار، بيد أنها تسلك اتجاها معاكسا لفلسفة الطاقات المستديمة.[42]

علاوة على ذلك، نظرًا لتوزيع موارد الطاقة بشكل غير متساو في جميع أنحاء العالم، سيظل انعدام أمن الطاقة بمفهومه التقليدي، مصدر قلق للدول وعلى رأس أجندتها الأمنية.

وبالتالي، فإن المصالح الاستراتيجية المقترنة بالمنافسة المحتدمة على الموارد الشحيحة للطاقة، سوف تحول دون تهدئة المخاوف الأمنية ذات الصلة بالطاقة على المدى الطويل، والتي تحاول الطاقات المستديمة امتصاصها. وبذلك ستظل الممارسات المتعلقة بأمن الطاقة في المرحلة الهجينة قضية أمن وطني، تتطلب العمل في وقت واحد، على ضمان إمدادات الوقود الأحفوري، وتغيير مزيج الطاقة، مع إدراج انتقال الطاقة من أجل الاستدامة في تعريف أمن الطاقة.[43]

2.1.2 الدور الحاسم للعامل التكنولوجي:

تاريخيًا، تم اكتشاف أكبر حقول النفط في العالم بفضل الوسائل البدائية البسيطة، أين اعتمد الخبراء الجيولوجيون الرواد على بعض التقنيات الجيو فيزيائية التي تقدم مؤشرات على إمكانية وجود حقول نفطية.[44] بيد أن تطوير تقنيات ثورية في استكشاف النفط ساهم، ليس فقط إلى تقليص تكاليف الاستكشاف وتحجيم هامش مخاطرة المستثمرين برؤوس الأموال الضخمة، بل في اندفاع الشركات النفطية العالمية إلى البحث عن النفط في المناطق النائية جغرافيا والمعقدة جيولوجيا.[45] كما ساهم العامل التكنولوجي أيضا في دحض حجج فريق المتشائمين بشأن المخاطر التي تتهدد العالم بعد نفاذ النفط التقليدي.[46]

إذا كان المعارضون لنظرية العجز الجيولوجي (Geological shortage) يرون بأن هناك شح في الأدلة على وجود عجز نفطي قريب، فالتوقعات أيضا بالنضوب الوشيك للنفط قديمة قدم صناعة النفط نفسها.[47] ولكن عندما لا تفلح تقديرات الخبراء في تحديد سنة بلوغ أوج الإنتاج العالمي للنفط التقليدي، فإن هذا يعني ببساطة تأجيل مؤقت للتداعيات الجيو – سياسية لنظرية الندرة.[48] بيد أن الطفرة التكنولوجية في استخراج الوقود الأحفوري تعني أيضا بأن جيو - سياسية الطاقة التقليدية ستظل تهيمن على مشهد الطاقة لسنوات، بالرغم من أن التحولات القادمة في نظام الطاقة العالمي نحو الطاقات الأكثر استدامة، توشك أيضا أن تترك بصماتها على جيو - سياسية الطاقة.

يلعب العامل التكنولوجي، بامتياز، دور المحرك لبوصلة الطاقة بكل أشكالها. بينما تنصب جهود الدول الرائدة في الطاقات الخضراء، نحو توجيه الابتكارات التكنولوجية نحو مسارات مستدامة، والتأكد من أنها لا تؤدي إلى انتشار السياسات المناهضة للمناخ.[49] فإن الدول المشبعة باحتياطات الطاقة الأحفورية أو أنظمتها الريعية المقيدة بأشبه بـ "عقد

اجتماعي" مع عائدات الريع النفطي، ستحاول مقاومة أي تحول طاقوي متسارع. إذا كان صحيح أن تكنولوجيات الطاقات المتجددة ستقود إلى الحد من الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية، فإنها يمكن أن تنتج بالمقابل اعتمادا من نوع آخر، مرتبط بالمواد عالية التخصص (العناصر الأرضية النادرة) التي تشكل قاعدة الصناعات الخضراء.

2.2 حروب الطاقة الهجينة:

أصبحت الحرب الهجينة مفهوما شائعا داخل المجتمع الاستراتيجي الغربي منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فهي تجمع على المستويين السياسي والاستراتيجي بين الحروب النظامية وغير النظامية. وعلى الرغم من حداثة التنظير حول الحروب الهجينة، إلا أن بعض المراجع تصفها بأنها استراتيجيات تمزج بين مفاهيم الحرب التقليدية وغير التقليدية.[50] كما تصفها أخرى بالصراعات التي تطمس التمييز بين الحرب والسلام، والمقاتلين وغير المقاتلين ... والعمليات التقليدية وغير التقليدية.[51] فهل سيكون هذا الشكل من الحروب الموجة الأخيرة من حروب النفط؟

1.2.2 الحروب الهجينة:

يجري في سياق الحروب الهجينة استخدام أنماط مختلفة من العمليات لنشر الفوضى، التي تساعد على تفشي الإرهاب والتطرف والجريمة، بحيث تسعى الدول عبر وكلائها من الفواعل غير الحكومية إلى تحقيق ميزة استراتيجية بتجنب المواجهة المباشرة مع الخصم المتفوق عسكريًا. كما أن بعض أشكال الحروب الهجينة تخوضها قوى كبرى بواسطة وكلاء محليين باستغلال التناقضات المجتمعية الداخلية. حيث يتم تخصيب الاختلافات الفكرية والدينية والأثنية وتأجيجها بين المكونات المتعددة في مجتمع ما لنشر الفوضى بغية الوصول إلى أهداف استراتيجية.[52]

بينما كان صدى أزمات الطاقة يتردد في السبعينات من القرن الماضي، بدأت أجراس الإنذار تدق تحسبا لتناقضات المرحلة الهجينة للتحول الطاقوي.[53] في هذا الصدد تعتقد الدوائر الروسية بأن الحروب الهجينة سوف تُهيمن على النزاعات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وتتبادل الاتهامات مع الدوائر الأميركية وحلفائها في أوروبا حول المستفيد من إشعال فتيل هذه الحروب.[54] يبدوا أن الهدف الرئيسي وراءها وفقا للمنظور الروسي، يكمن في تعطيل المشاريع متعددة الأقطاب التي تربط البلدان ذات السيادة، باللعب خصوصا على وتر النزاعات ذات الخلفية الجيو ثقافية.[55]

ترى روسيا أن أهداف التكامل الاقتصادي في المنطقة الأوراسية مع مشاريع طريق الحرير الصيني والبنية التحتية للطاقة، عجلت بإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجية الحرب الهجينة من أجل تعطيلها، مما يفتح مجموعة واسعة من ساحات المعارك الجغرافية، التي تدمج متغيرات الأصل الإثني والديني والتاريخ والحدود والجغرافيا والفوارق الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يصبح معه من الصعب التنبؤ بتوقيت تفجرها في المستقبل. كما ترى أن العقل الغربي أصبح أكثر استعدادا قبل أي وقت مضى لتبنى أساليب الحرب الهجينة قصد تخريب مصالح الدول.[56]

أما العقل الغربي فيحاول فهم التهديد الروسي الهجين، مدركا أنه على الرغم من فسيفساء أهداف الحرب الهجينة الروسية، إلا أن موسكو ستواجه العديد من الصعوبات في تنسيق الجوانب المتعددة للسياسة الخارجية والأمنية. ولهذا تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بتطويق روسيا في مستنقع من الأزمات محدد سلفا، على أن تكون تفاعلات هذه البؤر الساخنة متواترة من حيث التأثير. تظل خطة ماكيافيلي هذه خطرا دائما على أمن روسيا، كونها تستند على محاصرة روسيا ضمن فخاخ جيو – سياسية.[57]

2.2.2 حروب الطاقة الجديدة:

بينما يعيش خمس البشر بدون كهرباء، يوفر الوقود الأحفوري حوالي أربعة أخماس احتياجات البشر من الطاقة[58]. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، يسود جدل بأن عملية التحول الطاقوي القادم سيرافقها سحب لاستثمارات الطاقة في صناعات الطاقة الأحفورية التقليدية، مما سيجرد النفط من قيمته الاستراتيجية، ويعيد بذلك تشكيل ديناميكيات جيو سياسية الطاقة على النحو الذي سيحرم الأنظمة الريعية من عائدات الطاقة على النحو الذي قد يغرق المناطق النفطية التقليدية في الفوضى.

1.2.2.2 اختلاق الفوضى داخل الدولة النفطية:

تدعم أغلب الأدبيات البحثية وجود رابط قوي بين لعنة الموارد الذي تعاني منه الدول النفطية ومختلف أشكال الفساد المالي والسياسي والميل نحو تقويض مظاهر دولة القانون. فالأنظمة الريعية المدعومة في الغالب من قبل حلفائها من القوى الخارجية، تعتمد بشكل كبير على الريع النفطي للحفاظ على بقائها.[59] كثيرا ما تؤدي وفرة الموارد الطبيعية ذات القيمة الاستراتيجية إلى إثارة النزاعات وإلى إشعال شرارة الحروب في المناطق التي تحتكم إلى تلك

الثروات. الأخطر أنها تُحفز من الطموحات الانفصالية لبعض المجموعات العرقية أو الأثنية أو الدينية، خصوصا إذا كانت تلك الثروات النفطية تقع تحت سيطرتهم.[60]

يسود الاعتقاد لدى نخبة العقل الغربي بأن أي تغيير للوضع السياسي القائم لدى شركائها في المناطق النفطية قد يجلب معه نتائج عكسية على مصالح الحكومات الغربية.[61] ذلك أن البيئة التي تتفاعل فيها الأنظمة الريعية تضعها دوما في دائرة عدم اليقين من التحولات المفاجئة، وبالتالي فإن احتمالات حدوث التحول عن طريق الثورة، يظل أمرا قائما.[62] ولهذا يطفوا الجدل حول تأثير التحول في جيو سياسية الطاقة على الأنظمة الريعية خصوصا التي تفتقر إلى قاعدة ديمقراطية في الحكم.[63]

إن انكماش عائدات البترودولار قد يحد من مناعة الأنظمة الريعية من التحولات السياسية المفاجئة، خصوصا وأن أغلب الصراعات التي تدور حول الريع النفطي تحمل سمات متشابهة، فهي إما صراعات بين أقليات أثنية على توزيع الريع النفطي أو صراعات بين مجموعات سياسية حول الحكم أو مطالب من حركات انفصالية بالتمتع بالسيادة على إقليم جغرافي غني بالموارد، أما هاجس الجميع فهو الحصول على نصيب من كعكة الريع.[64] إن لعنة الموارد وإن كانت تقود إلى إذكاء الصراعات الداخلية وحروب النفط الجديدة في المناطق الهشة، فأنها تغذي أيضا إرهاب الطاقة الذي ينخرط فيه فواعل غير تقليدية بأساليب هجينة داخل الدولة الفاشلة.

2.2.2.2 إرهاب الطاقة:

يجري تصنيف الفاعلين المحتملين في إرهاب الطاقة من غير الدول إلى المنظمات الإرهابية التي لها دوافع سياسية – مالية إلى جانب الدافع الإيديولوجي، ومجموعات الجريمة المنظمة المتواطئة معهم والقراصنة والسيبرانيين، وكذلك الإرهابيين الوكلاء الذي يعملون لحساب الدول الراعية للإرهاب (الجماعات المسلحة وأمراء الحرب)، أو ينشطون بالوكالة لصالح وكالات المخابرات الأجنبية. إن مخاطر إرهاب الطاقة تتضاعف أكثر عندما تكون هناك صلات ودوافع مشتركة بين هؤلاء الفواعل لغرض استهداف منشآت الطاقة، مثل إلحاق أضرار وخيمة بالاقتصاد المحلي للدولة النفطية، بالخصوص إذا كانت منخرطة بنشاط في مكافحة الإرهاب.

حدث طفرة في إرهاب الطاقة خلال فوضى الربيع العربي. بينما ظلت الجماعات الإرهابية تستهدف البنية التحتية للطاقة لأغراض تخريبية، أصبحت تحاول فرض السيطرة

المسلحة المباشرة على المناطق النفطية، للاستحواذ على البنية التحتية للطاقة واستخدام عائدات التجارة غير المشروعة للنفط في تمويل دائرة العنف المسلح. أما في ظل عولمة التهديدات الرقمية، فيمكن للفضاءات الرقمية أن تتحول أيضا إلى مصدر اضطرابات في سلسلة التوريد العالمية للطاقة، وهو ما يمكن أن يعرض الأمن الوطني للدول لمخاطر انعدام أمن الطاقة. ناهيك عن أن هشاشة أنظمة البنية التحتية للطاقة، تظل نقطة ضعف حرجة لمنظومات الطاقة الوطنية.[65]

ومن الأمثلة على إرهاب الطاقة، نذكر محاولة الجماعات الإرهابية المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة تخريب البنية التحتية للطاقة في المملكة العربية السعودية في عدة هجمات، أبرزها الهجوم الفاشل في فبراير 2006، على مجمع أبقيق لمعالجة النفط الخام.[66] لم يسلم أيضا قطاع النفط العراقي من الاستهداف المباشر لها من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة، لاسيما خط أنابيب نقل النفط كركوك – جيهان شمالي العراق، الذي نال النصيب الأكبر من تلك الهجمات.[67] كما لم تسلم منشآت الغاز في الجزائر من الهجمات الإرهابية، حيث تعرض في يناير 2013، مجمع "تقنتورين" لإنتاج الغاز الطبيعي لهجوم إرهابي عطل إنتاج الغاز من المنشأة لعدة أشهر.

الخاتمة:

تظل المقاربة الجيو – سياسية التقليدية للطاقة تشكل أساس حماية مصالح الطاقة للقوى الكبرى، ولو تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية، بحجة أن القطاعات الاستراتيجية التي تشكل قلبها النابض ليس بوسعها الاستمرار بدون النفط والغاز الطبيعي المستورد.

ما دامت مصالح الطاقة تظل تهيمن على الفكر الاستراتيجي لكبار مستهلكي ومنتجي النفط والغاز في العالم، فإن الفواعل الرئيسية في النظام العالمي خصوصا واشنطن، موسكو، بيجين، نيودلهي وبروكسل، لن تكون في منأى عن السيناريوهات التصادمية في بيئة تتسم بانعدام أمن الطاقة.

على ضوء تسارع منطق العسكرة الروسي في البحر الأسود والشمال الكبير والمنطقة القطبية، تحت ستار حماية البنية التحتية للطاقة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي لطالما أمسكت ببوصلة النفط والحرب، ستحاول تطويق روسيا، التي تصفها بالدولة المارقة شديدة التسليح. بينما يثير عسكرة أمن الطاقة مخاوف جديدة من إذكاء سباق التسلح العسكري، وإعادة بسط المضلات الأمنية والنووية على مناطق جغرافية حيوية، فإن العقل الأوروبي لن يقبل

بانحسار المظلة الأمنية الأمريكية، مما يهيئ لواشنطن الفرصة من أجل افتكاك حصة هامة من أسواق الطاقة الأوروبية من خصمها التقليدي روسيا.

لا يعني تشابك المصالح الاقتصادية الغربية – الصينية، للعقل الأمريكي إطلاقا التغاضي عن برامج التحديث العسكرية الصينية، بما في ذلك سعيها لعسكرة أمن الطاقة البحري في جنوب آسيا. ولهذا يسعى الغرب لتعطيل مشاريعها متعددة الأقطاب، مثل طريق الحرير الجديد (مشروع مارشال الصيني)، من أجل كبح جماح نفوذها في مثلث القوة الاستراتيجي الأميركي - الصيني – الروسي.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر انخراطا في مسعى جديد لتجنيد حلفاء جدد (ما يسمى بالديمقراطيات البحرية) من منطقة المحيطين، للتعامل بشكل فعال مع التحدي الصيني، في محاولة لاستنساخ تحالف استراتيجي جديد على شاكلة الناتو، يكون مسرح نشاطه منطقة المحيطين الهندي والهادي.

بينما ستشكل حماية الممرات البحرية للطاقة أحد الدوافع في تشكيل الهندسة الاستراتيجية لمنطقة المحيطين، ستعمل الولايات المتحدة على تمكين الهند ضمن التجمعات الأمنية للمحيطين، التي تشمل أستراليا واليابان، على موازنة المنافسة الاستراتيجية مع الصين.

إن الإيقاع المتسارع للأحداث الجيو سياسية، سيبقي الولايات المتحدة الأمريكية حارسا لمعبد الطاقة، خصوصا في منطقة الشرق الأوسط، على الأقل لتتمكن من غلق صمام النفط أمام خصومها الجدد المتعطشين للطاقة مثل الصين التي تبدوا أكثر انخراطا إلى جانب روسيا في تشكيل عالم متعدد الأقطاب.

على الرغم من أن العديد من الدول والمناطق الجغرافية، تتجه إلى تبني استراتيجيات الانتقال الطاقوي التي تتوخى التوسع في إحلال أشكال الطاقات الأكثر استدامة (منخفضة الكربون) محل أشكال الطاقات الأحفورية (مرتفعة الكربون). بيد أن محددات أمن الطاقة لكل دولة خصوصا الجيوسياسية منها، هي من سيُملي عليها وتيرة وإيقاع انتقالها الطاقوي.

وعلى الرغم من تصاعد زخم سياسات المناخ التي تتبنى طموح تحقيق نقلة راديكالية من استخدام الوقود الأحفوري إلى الطاقات الخضراء الأكثر استدامة، بيد أنها تبدو أبعد من أن تحقق وثبة نحو جيو سياسية الطاقة الجديدة، بسبب قصورها في معالجة قضايا المناخ أمام إلحاح قضايا أمن الطاقة. ولهذا يجري إدخال تعديلات على التعريفات الكلاسيكية لأمن

الطاقة من خلال إدماج المكون البيئي في التعريف [تأمين الطاقة بموثوقية بدون آثار بيئية شديدة]، أو حصر أمن الطاقة الأوروبي في موثوقية إمدادات الغاز الطبيعي.

يبدوا أن نظام الطاقة الحالي عالق في المرحلة الجنينية للتحول الطاقوي. فمحاولات تحييد القيمة الاستراتيجية للوقود الأحفوري بالتوسع في الطاقات المستديمة، ليس بالضرورة أن تفضي إلى تقليل مخاطر الصراعات على النفط بسبب منطق العسكرة المتنامي، ولا من شأنها أن تؤدي إلى تحييد مخاطر إرهاب الطاقة، ولا إلى تغيير سلوك الدول التي تسمى في الأدبيات الغربية بالمارقة من خلال حرمانها من الريع النفطي، ولا بتسريع كبح النفوذ الجيو سياسي للقوى الهيدروكربونية مثل روسيا.

إن الصراع والجغرافيا السياسية التقليدية للطاقة حلقة متشابكة يصعب كسرها فقط من خلال التوسع في تبني سياسات الطاقات المنخفضة الكربون. كما أن فتح الصندوق الأسود لأمن الطاقة، لا يعني فقط المزيد من العسكرة لأمن الطاقة العالمي، بل أيضا استخدام المواد الخام للطاقة كرافعة للعملات المحلية في مقابل الدولار.

الهوامش:

[1] Aharon Klieman [Editor] (2015). *Great Powers and Geopolitics : International Affairs in a Rebalancing World*. (London : Springer). p. 194

[2] Ian Skeet (1996). *Geopolitics of Energy*. (UK : Winchester). p. 265

[3] Blondeel, M., Bradshaw, M. J., Bridge, G., & Kuzemko, C. (2021). *The Geopolitics of Energy System Transformation : A review*. Geography Compass. [https://doi.org/10.1111/gec3. 12580]

[4] Aharon Klieman [Editor], op. cit. pp. 198 - 202

[5] Philippe Le Billon (2005). *The Geopolitics of Resource Wars Resource Dependence, Governance and Violence*. (New York: Taylor & Francis), pp. 187 - 212

[6] Philippe L. B., ibid, pp. 187 - 212

[7] Philippe L. B., ibid, pp. 187 - 212

[8] Philippe L. B., ibid, pp. 187 - 212

[9] Philippe L. B., op. cit. pp. 109 - 137

[10] Yergin Daniel (2011). *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*. (New York: Penguin Books). pp. 28 -30

[11] Philippe L. B., ibid, pp. 109 - 137

[12] Lehmann, Timothy C., Editor (2017). *The Geopolitics of Global Energy : the New Cost of Plenty*. (Colorado : Lynne Rienner). p. 35

[13] Gal Luft and Anne Korin (2009). *Energy Security Challenges For The 21st Century*, (California : Greenwood Publishing Group). pp. 261 - 270

[14] GAL Luft & ANNE Korin, op. cit., pp. 261 - 270

[15] GAL Luft & ANNE Korin, op. cit., pp. 261 - 270

[16] GAL Luft & ANNE Korin, op. cit., pp. 261 - 270

[17] GAL Luft & ANNE Korin, op. cit., pp. 261 - 270

[18] Aharon Klieman [Editor], op. ci., p. 94

[19] Aharon Klieman [Editor], op. ci., pp. 198 - 202

[20] Aharon Klieman [Editor], op. ci., p. 133

[21] Matthew Sussex, (2015): *Russia, Eurasia and the New Geopolitics of Energy Confrontation and Consolidation*. (UK: Palgrave Macmillan), p.19

[22] Matthew Sussex, op. cit., p.19

[23] Hongyi Lai (2009). *Asian Energy Security, the Maritime Dimension*. (UK: Palgrave Macmillan). pp. 10 - 25

[24] Hongyi Lai, op. cit., pp. 205 - 225

[25] Hongyi Lai, ibid, pp. 205 - 225

[26] Anna Kuteleva (2022). *China's Energy Security and Relations with Petrostates*. (New York: Routledge)

[27] Hongyi Lai, op. cit., pp. 205 - 225

[28] Erica Strecker Downs (2006). China's Quest for Energy Security, (New York : Rand Corporation).

[29] Sanjay K. Bhardwaj (2022). The Chinese Shadow on India's Eastward Engagement the Energy Security Dimension. (New York, Routledge), p. 277

[30] Matthew Sussex, op. cit., pp. 241- 245

[31] Michael Wesley (2007). *Energy Security in Asia*. (New York: Routledge), pp. 68 - 87

[32] Ashok Sharma (2019). *India's Pursuit of Energy Security Domestic Measures, Foreign Policy and Geopolitics* (New Delhi: SAGE Publications India), pp. 324 - 334

[33] Michael Wesley, op. cit., pp. 68 - 87

[34] Ashok Sharma, op. cit., pp. 324 - 334

[35] Ashok Sharma, op. cit., pp. 324 - 334

[36] Ashok Sharma, op. cit., pp. 324 - 334

[37] Ashok Sharma, op. cit., pp. 324 - 334

[38] Kapil Narula (2019). *The Maritime Dimension of Sustainable Energy Security.* (Singapore: Springer Nature), pp. 320-325

[39] Gal Luft and Anne Korin, op. cit., pp. 335 - 349

[40] Filippos Proedrou (2018). *Energy Policy and Security under Climate Change*. (UK: University of South Wales Cardiff). pp. 145 - 169

[41] Lehmann, Timothy C., editor : op. cit., p.40

[42] Lehmann, Timothy C., editor (2017) : *The geopolitics of global energy : the new cost of plenty.* (Colorado: Lynne Rienner), p. 40

[43] Sanjay K. Bhardwaj, op. cit., p.

[44] كولن كامبيل، نهاية عصر البترول والتدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، (ترجمة عدنان عباس)، عالم المعرفية، ع 307، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004، ص 38.

[45] فيجاي ف. فيتيسواران، الطاقة للجميع: كيف ستغير ثورة الطاقة أسلوبنا في الحياة، (ترجمة د. ايهاب عبد الرحيم). عالم المعرفية، ع 321، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005، ص ص. 305، 306

[46] أيان رتليدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان امنها النفطي، (ترجمة مازن الجندلي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006. ص 218

[47] هاينبرغ ريتشارد، انتهت الحفلة سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، (ترجمة أنطوان عبد الله)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2004. ص 33

[48] أيان رتليدج، مرجع سابق، ص 219

[49] Filippos Proedrou, op. cit,. pp. 145 – 169

[50] Le piège de la guerre hybride, IFRI, focus stratégique, numéro 63, Octobre 2015

[51] https://www.rand.org/pubs/external_publications/EP66374.html

[52] د. أحمد علو، الحرب الهجينة قتال بأرواح الآخرين وبأموالهم، مجلة الجيش اللبناني العدد 365 - تشرين الثاني، بيروت، 2015

[53] Kacper Szulecki (2018). *Energy Security in Europe Divergent Perceptions and Policy Challenges*. (Oslo: Palgrave Macmillan), p. 5

[54] Andrew Korybko (2016): *Hybrid Wars: Triggering Ethnic, Religious, Regional and Political Conflicts*. (Global Research)

[55] Le piège de la guerre hybride, IFRI, focus stratégique, numéro 63, Octobre 2015

[56] Christopher S. Chivvis (2017) : *Understanding Russian Hybrid Warfare*, (RAND Corporation).

[57] Andrew Korybko. op. cit,.

[58] Kacper Szulecki (2018). *Energy Security in Europe Divergent Perceptions and Policy Challenges*. (Oslo: Palgrave Macmillan), p. 6

[59] Mary Kaldor Terry Lynn and Yahia Said (2007). *Oil Wars*. (London: Pluto Press), pp. 22 – 24

[60] Gal Luft & Anne Korin, op. cit., pp.47 – 49

[61] Richard Youngs (2009). *Europe's New Foreign Policy Challenge*. (New York: Routledge), pp. 53-54

[62] Richard Youngs, op. cit. pp., 53, 54

[63] Filippos Proedrou, op. cit. pp. 145 - 169

[64] Gal Luft & Anne Korin, op. cit. pp. 47 – 49

[65] Keith Crane ... [et al.](2009). *Imported oil and U.S. national security*. (RAND Corporation, Library of Congress).

[66] Gal Luft & Anne Korin, ibid, p. 23

[67] Gal Luft & Anne Korin, ibid, p. 21